قوله الى اسفل دقنه الزقف بفتحتين من الانسان يجتمع اللحيين مصباح قوله وعند ابي يوسف مفاده ان مذهبه وتقل في البحر عن البدايع ما يقتضي ان هذا رواية عنه وان المذهب عنده كقولهما قوله مع مرفقيه يشير الى ان الباء بمعنى مع وائر التغيير بما عليه لانها لا تبدا المصاحبة والمبالغة وانما شرع قوله وذهبة العكس فيه لغة ثالثة وهي فتح الميم والغاء وهي في الانسان والدابة اعلى الذراع والساعد العضد مجموب قوله ويديه لو ولفلت له يدان فالثانية هي الاصلية فما حاذى من الزائدة على الفرض غسل وما لا فلا وظاهر كلامهم ان التمسح يجب عليها والظاهر على الرجلين كاليدين ولو في اظفاره طين ونحوه فالفتوى على انه مغتفر قرويا كان او مدنيا مجموب قوله خلافا لزفر وهو محجوج بالاجماع قبله قال في البحر وما ذكر وامن ان الثابت لعبارة النقد يد واحدة ورجل واحدة والاخرى بدلا لا ومن البحث في الي وفي الزائد في ارجلكم لاطابل تحته بعد النقل والاجماع لا كما رواه هشام لا معتزمين لا ومعطوفها وهو انه المفصل بيان لما يجب محذوف وهو مطرود الحذف مع ان محي وفي المصباح المفصل وزان مسجد احد مفاصل الاعضاء والمفصل وزان متود آلة اللسان وانما كسرت الميم على التشبيه بآلة الة اسم قوله ومسح ربع راسه هو لغة امرار اليد على الشيء وعرفا اصابة البدا لمتلة العضو ولو بلل باق لبد غسل الماسح وكوضع اليد عمر لازم لانه لو اصابه الظفر فر الفرض اجزاه والا اجزا بلل باق لبد الغسل هو المشهور والصحيح لا يجزي ضرورة في البحر ولو ادخل راسه الاناء او حفنه او جبيرته وهو محدث اجزاه ولم يصر الماء مستعملا وان نوى اتفاقا على الصحيح انتهى والربع بعضهن واسكان الثاني تخفيف جزء من اربعة اجزاء مصباح قوله وهو الصحيح لانه المسح يكون بالالة وهي الاصابع عادة والثلاثة اكثرها وللاكثر حكم الكل وفيه ان المقدر الشرعي يتعين فيه عين قدره كعدد ركعات الظهر ولذا قال في البحر رواية الربع اصح رواية ودراية قوله ومسح ربع لحيته ماذكره المسح والثم هنا روايات مرجوع عنها والمعول عليه ان عنها فرض ويمكن تخريج كلام المصنف عليه يجعل لحيته معطوفا على الوجه وان كان فيها فصل كثير فالمنصوص بينها محمول في مثله مجموب ولو في اعضائه شقاق فعلم ان قدر الاسحة والاتركه ولو بيده ولم يقدر على الماء يتيمم در ولو براسه وجع

ولا

ولا يسقط المسح بسقوط فرض المسح في حق مرج الوهبانية قوله كذا في الحواشي يعني الخيرية اقول في الاشباه الروايات لهما ان صغيران لم يحذف وتسع ما سار لحيته قوله وفي منحة ان واجب في الوضوء والاقدمه اما الوضوء لنفسه فقد يكون فرضا وهو الوضوء للصلاة وسجدة التلاوة وواجبا وهو الوضوء للطواف ومندوبا وهو الوضوء لنوم وعن غيبة ونميمة وكذب وانشاد شعر وفقهه خارج الصلاة وغسل ميت ودخول على مريض ومتوضئ ولا فضيلة في النفس وقبل غسل جنابة ولغضب وقراءة قرآن وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم وقوف وسعي وبعد كل خطيئة مرتبلالي وجمع النفل لان كلا منها مستقل حكما وافراد الفرائض لانها وان تعددت فهي متحدة فكما حيث لا يعتد بها عند فوات بعضها والسنة تفوت الطريقة مطلقا واما عرفا فاعتد صاحب البحر ان السنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لا مع تركه مرة دليل الوكدة او مع الترك احيانا فدليل غير المؤكدة وان انتفت بالانكار على التارك كانت دليل الوجوب انتهى ويرد عليه التراويح فانها سنة لمواظبة الخلفاء الراشدين ولا يلزمها كلامه مجموب قوله غسل يديه لم يقل قبلا دخالها الا تاليا لانه يقوم اعتراضا لانه بوقت الحاجة لان مفاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر مفاهيم الفروض تهر قوله الى رسغيه تثنية رسغ بضم الراء وسكون السين وبالغين المعجمة بينهما مثناة تحتية الكف في الذراع ومفصل القدمين في الساق وهو بالسين والصاد والكتف بالفاء اليها لمحصور المعقود وهو تثقيف الالة حموي قوله في ابتداء الوضوء ينبغي ان ابتداء مفعوب ينزع الى فرض ويجوز ان يكون حالا على تقدير مبتدئا نهر وفيه ان كلا الوضوءين مفتقر على السواء فالاولى بضعه على الظرفية فتقدير الوقت اي وقت ابتدا قال في النهر والاصح انه سنة مطلقا سواء كان مستيقظا او لا قوله ينوب عن الفرض انظر ما معنى نيابة السنة عن الفرض فان قبل معناه انه لا يعيد غسلها فلما ذكر لان الفرض وجد اصالة وما ذكره احد القولين انها انه فرض وقد يعد سنة وهو المذهب وثانيها انه سنة لا تنوب عن الفرض فيعيد غسلها وهو منكل نهر قوله والمنقول لم يعمل السلف او عن النبي صلى الله عليه وسلم وكونه المنقول اقتصر عليه والا فقد قيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم من بلالي لعين لعن التعوذ وذكر الزاهد انه يجمع ولو كبرا وهلل او ضحك كان تقيا لاصل السنة ولو نسيها فمضى في خلاله لا تحصل السنة بل المندوب واما الاكل فتحصل السنة في باقيه

ف

ولا

ويجوز ان يكون الكاف اسمية منتزع وفيه مطرد لا دون لا ان المفعول